

من معتمدية غار الدماء ولاية جندوبة المبينة حدودها ومواقعها بالقائمة المرافقة لهذا

تونس في 21 اوت 1979

وزير العدل  
صلاح الدين بالي

اطلع عليه  
الوزير الاول  
الهادي نويرة

موقع المناطق العمومية السقوية بغار الدماء

1 - المنطقة الامتداد

توجد شرقي قرية وادي مليز وتابعة اداريا لعمادة وادي مليز

يحددها :

(1) شمالا : وادي مجردة

(2) قبلة : الطريق ج ب عدد 6 الرابطة بين تونس

وسوق هراس

شرقا اراضي خاصة والاراضي التابعة سابقا الى V.C.P.H.K.I.M.I.

غربا : ملتقى وادي مجردة ومليز  
منطقة وادي مليز

(2) توجد شمال قرية وادي مليز وتابعة اداريا لعمادتها

يحددها :

شمالا : وادي الراراي

قبلة : وادي مجردة

شرقا : ملتقى وادي مجردة وراراي

غربا : الدوار ومقبرة الوسلاتي

(3) منطقة دورة :

توجد بين قرىتي وادي مليز وغار الدماء وراجعة اداريا لعمادة دورة

يحددها :

شمالا : وادي الراراي

قبلة : وادي مجردة

شرقا : دوار ومقبرة الوسلاتي

غربا : الطريق الرابطة بين غار الدماء ومناجم المعادن

(4) منطقة الرخاء

توجد شمال بلدة غار الدماء وراجعة اداريا لعمادة دورة

يحددها :

شمالا : وادي الراراي

قبلة : بلدة غار الدماء

شرقا : الطريق الرابطة بين غار الدماء ومناجم معادن

غربا : ملتقى وادي الراراي وطريق ج - ب - عدد 6

الرابطة بين تونس وسوق هراس

### حركة في سلك العدول

بمقتضى قراران من وزير العدل مؤرخان في 21 اوت 1979 :

قبلت استقالة السيد شبيل بن محمد بن خليفة  
ساسسي العدل المنفذ بمساكن دائرة قضاء المحكمة  
الابتدائية بسوسة من خطة عدل منفذ

نقل السيد شبيل بن محمد بن خليفة ساسي المذكور  
بصفته عدل اشهاد من مساكن الى قصر هلال دائرة  
قضاء المحكمة الابتدائية بالمنستير

نقل السيد حسن بن الصادق بن احمد الغزواني  
العدل بجندوبة بمثل خطته الى تونس دائرة قضاء  
المحكمة الابتدائية بها

## وزارة الداخلية

وعلى الامر عدد 3 لسنة 1967 المؤرخ في 3 جانفي 1967 المتعلق  
بالقانون الخاص بالمعتدين الاول ،

وعلى الامر عدد 460 لسنة 1975 المؤرخ في 22 جويلية 1975 المتعلق  
باحداث خطة وظيفية بوزارة الداخلية وضبط كيفية استنادها وتاجيرها

وعلى راي وزيرى الداخلية والمالية ،

وعلى راي المحكمة الادارية ،

اصدرنا امرنا هذا فيما ياتي :

**الفصل 1 -** نصح وتمم الجدول الذي تضمنه الفصل 2  
من الامر المشار اليه اعلاه عدد 199 لسنة 1972 المؤرخ  
في 31 ماي 1972 كما نصح بالامر عدد 15 لسنة 1973  
المؤرخ في 9 جانفي 1973 والضابط لقائمة الخطة المتخولة  
حق التمتع بالسكنى بمقار تابع للدولة وان تعذر ذلك  
بغرامة سكنى كما يلي فيما يخص وزارة الداخلية :

### منحة سكن

امر عدد 750 لسنة 1979

مؤرخ في 21 اوت 1979 يتعلق بتنقيح الامر عدد 199 لسنة 1972  
المؤرخ في 31 ماي 1972 المتعلق بضبط نظام اسكان الموظفين  
المدنيين التابعين للدولة والمنقح بالامر عدد 15 لسنة 1973 المؤرخ  
في 9 جانفي 1973

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلعنا على الامر عدد 199 لسنة 1972 المؤرخ في 31 ماي  
1972 المتعلق بضبط نظام اسكان الموظفين المدنيين التابعين للدولة  
كما وقع تنقيحه بالامر عدد 15 لسنة 1973 المؤرخ في 9 جانفي 1973

وعلى الامر عدد 250 لسنة 1975 المؤرخ في 25 افريل 1975 والمتعلق  
بضبط القانون الاساسي الخاص باعوان الوقاية المدنية ،

وعلى الامر المؤرخ في 21 جوان 1956 المتعلق بالقانون الاساسي  
الخاص بالموظفين السامين التابعين للمصالح الخارجية للادارة الجهوية  
كما وقع تنقيحه بالامر عدد 417 لسنة 1975 المؤرخ في 27 جوان 1975 ،

| الوزارات            | المخطط او الرتب                                 | مبلغ الغرامة | ملاحظات          |
|---------------------|---|--------------|------------------|
| الداخلية            | - وال (2)                                       | 75           | (2) المباشر لهام |
|                     | - معتمد اول (2)                                 | 42           |                  |
|                     | - كاتب عام للولاية                              | 42           |                  |
|                     | - معتمد (2)                                     | 35           |                  |
|                     | - رئيس منطقة شرطة او حرس وطني او حماية          | 28           |                  |
|                     | - مدنية (2)                                     | 28           |                  |
|                     | - رئيس فرقة شرطة او حرس وطني (2)                | 15           |                  |
|                     | - رئيس مركز شرطة او حرس وطني او حماية مدنية (2) | 21           |                  |
|                     | - مدير سجن                                      | 14           |                  |
|                     | - ناظر رئيس حراس سجون                           | 10           |                  |
| - عون لمراكز الحدود |   |              |                  |

**الفصل 3 -** رئيس بلدية جندوبة مكلف بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية

تونس في 21 اوت 1979

عن رئيس الجمهورية التونسية  
وبتفويض منه  
الوزير الاول  
الهادي نويرة

اصلاح غلط بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية

عدد 47 المؤرخ في 3 و 7 و 10 اوت 1979

امر عدد 673 لسنة 1979 مؤرخ في 23 جويلية 1979

يقرا في العنوان :

امر عدد 673 لسنة 1979 مؤرخ في 23 جويلية 1979 يتعلق بالترخيص لبلدية بنزوت في تغيير استعمال جزء قدره 40.350 د من قرض

عوض عن :

امر عدد 673 لسنة 1979 مؤرخ في 23 جويلية 1979 يتعلق بالترخيص لبلدية سوسة في تغيير استعمال جزء قدره 40 350 د من قرض

### انهاء مهام

بمقتضى قرارات من وزير الداخلية مؤرخة في 21 اوت 1979 :

انتهت مباشرة السيد محمد الطاهر شعيب لهامه بخطة معتمد ابتداء من 10 جويلية 1979.

انتهت مباشرة السيد البشير ماني لهامه بخطة معتمد ابتداء من 10 جويلية 1979

انتهت مباشرة السيد محمد البقلوطي لهامه بخطة معتمد ابتداء من 10 جويلية 1979

### عمدة

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 21 اوت 1979 :

سمي السيد محمد المبارك بن العربي حراث عمدة بمنطقة الاصيل معتمدية نفطة ولاية قفصة

**الفصل 2 -** وزيرا الداخلية والمالية مكلفان كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذي يجري العمل به بداية من اول جانفي 1979 وينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية

تونس في 21 اوت 1979

عن رئيس الجمهورية التونسية  
وبتفويض منه  
الوزير الاول  
الهادي نويرة

### قرض بلدي

امر عدد 754 لسنة 1979

مؤرخ في 21 اوت 1979 يتعلق بالترخيص لبلدية جندوبة في ابرام قرض ذي اجل متوسط قدره : 35 000 د يخصص لتهيئة سوق

نحن الحبيب بورقيبة ، رئيس الجمهورية التونسية ،

بعد اطلعنا على القانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 والمتعلق بالقانون الاساسي للبلديات

وعلى الامر عدد 212 لسنة 1977 المؤرخ في 4 مارس 1977 والمتعلق بالتنظيم الاداري والمالي لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية وطرق تسييره

وعلى الامر المؤرخ في 25 سبتمبر 1887 الصادر في احداث بلدية جندوبة

وبناء على مداولة المجلس البلدي بجندوبة بتاريخ 25 ماي 1978

وعلى راي وزيري الداخلية والمالية

اصدرنا امرنا هذا بما ياتي :

**الفصل 1 -** رخص لبلدية جندوبة في ابرام قرض لدى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية قدره : 35.000 د يقع خلاصه في مدة 10 اعوام بفائض قدره 4 بالمائة

**الفصل 2 -** يخصص هذا القرض لتهيئة سوق ،

وتضمن جميع الموارد البلدية استخلاص الاقتساط السنوية لهذا القرض